

## إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا: حدود الفاعلية

### Banishing Security Threats Through Displacement Policy in North Africa: The Limits of Effectiveness

شريفة كلاع

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، [klaa.cherifa@univ-alger3.dz](mailto:klaa.cherifa@univ-alger3.dz)

تاريخ النشر: 2020/06/14

تاريخ قبول النشر: 2020/04/19

تاريخ الإستلام: 2020/04/04

#### ملخص:

سيتم في هذا البحث دراسة موضوع فاعلية إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا، في ظل وجود تهديدات مختلطة مترابطة على طول الحدود الوطنية لدول المنطقة ودول حوض البحر الأبيض المتوسط عموماً، وخاصة تلك المرتبطة بالأزمة الليبية وما انعكس عنها على بقية دول منطقة شمال إفريقيا، وفي ظل هذا الوضع أصبح المهاجر الرئيسي لدول المنطقة والمناطق المجاورة لها إبعاد تلك التهديدات وإزاحتها إلى خارج إقليمها الوطني قدر الإمكان عن التفاعلات الداخلية المأزومة التي تشهدها، ولذلك سيتم التركيز على تقييم فعالية سياسة الإزاحة للخارج التي اعتمدها دول شمال إفريقيا، وتقديم آليات للتعاون الإقليمي والتي يمكن أن تؤدي إلى تأمين وضبط الحدود في المنطقة.

#### الكلمات المفتاحية:

إبعاد؛ التهديدات الأمنية؛ سياسة الإزاحة للخارج؛ شمال إفريقيا؛ الفاعلية.

#### Abstract:

In this study, the issue of the effectiveness of removing security threats through the policy of displacement abroad in the North African region will be studied, in light of the presence of mixed threats linked along the national borders of the countries of the region and the countries of the Mediterranean basin in general, especially those related to the Libyan crisis and its implications for the rest of the countries North Africa, and in light of this situation, it has become the main concern for the countries of the region and the neighboring regions to remove these threats and displace them from outside their national territory as much as possible from the internal troubles that they are experiencing. Therefore, focus will be placed on assessing the effectiveness of the policy of displacement abroad. It is adopted by the countries of North Africa, and it provides mechanisms for regional cooperation that can lead to securing and controlling borders in the region.

#### Keywords:

Exclusion; security threats; displacement policy; North Africa; efficacy.

لقد عرفت منطقة شمال إفريقيا وحوض البحر المتوسط عموماً تهديدات مختلطة، خاصة تلك المحدثثة إثر الأزمة الليبية، والتي تأوي مجموعات ناشطة على طول الحدود الوطنية للدول، أين تدير عمليات اتجار وتهريب راسخة في مختلف أنحاء المنطقة، مستفيدة من ضعف الحكومات والفساد المستشري، وكذا الظروف الأمنية الضعيفة فيها، إضافة إلى الحدود الواسعة القابلة للاختراق والتي تعرف بـ "الحدود المائعة"، في ظل ندرة التنسيق الإقليمي عبر الحدود الوطنية من أجل مكافحة مختلف أشكال التهريب عبر الحدود، حيث أعطت ظاهرة النفاذ عبر الحدود والتي قد تعززت من خلال الثورات العربية، قوة دافعة لاتصال تهديدات في ليبيا بأخرى مماثلة لها في شمال إفريقيا، مما أدى إلى تنامي شبكات تهريب الأسلحة والبشر، والمخدرات والعملات، في ظل تنامي تنظيم "داعش" ومحاولاته لاختراق حدود دول المنطقة على الرغم من التعزيزات الأمنية، وما زاد الأمر تعقيداً هو عودة المقاتلين في صفوفهم إلى دولهم، وما يشكله ذلك من رافد أساسي للتجنيد الجهادي، والذي أصبح يورق الحكومات والجهات الأمنية، وفي ظل هذا الوضع أصبح الهاجس الرئيس لدول شمال إفريقيا والمناطق المجاورة لها إبعاد تلك التهديدات قدر الإمكان عن التفاعلات الداخلية المأزومة التي تشهدها، وهو ما أعطى خيار التنسيق ودفع المخاطر والتهديدات عن جغرافية تلك الدول لمواجهة موجة الاختراقات الراهنة، على الرغم من أن تلك الدول تميل إلى تحقيق أمنها الحدودي بطريقة أحادية، إلا أن الأمر أصبح يفرض زيادة التنسيق بين الدول على المستوى المحلي وأن تقدم مقارنة أكثر استدامة.

#### أهمية وإشكالية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإحاطة بموضوع "إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا: حدود الفاعلية"، وذلك من خلال تبيان منطلقات منطق إبعاد التهديدات والهواجس الأمنية لتأمين الحدود، والدافع لذلك ومحاولة تقييم سياسة إزاحة التهديد للخارج وحدود فاعليتها، حيث يتم طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في ما يلي: ما مدى فاعلية سياسة إزاحة وإبعاد التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا نحو الخارج؟

#### عناصر البحث:

سنحاول من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع: "إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا: حدود الفاعلية"، وللإجابة عن ذلك سنتناول المحاور التالية:

1. منطلقات منطق إبعاد التهديدات والهواجس الأمنية لتأمين الحدود والسياقات الدافعة.
2. أنماط إبعاد التهديدات باعتماد سياسة الإزاحة للخارج.
3. تقييم فعالية سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا.

4. آليات التعاون الإقليمية في تأمين وضبط الحدود .

## 1 - منطلقات منطق إبعاد التهديدات والهواجس الأمنية لتأمين الحدود والسياسات الدافعة

### 1.1. منطلقات منطق إبعاد التهديدات والهواجس الأمنية لتأمين الحدود:

يحظى خيار إبعاد التهديد بأولوية لدى صانعي السياسات الخارجية للدول، كونه يعنى أساسا بدفع أو ترحيل أي تهديدات قائمة أو محتملة عن النطاق الجغرافي المؤثر للدولة، بغرض منع التشابك بين المخاطر الخارجية المهددة للأمن الوطني ونظيراتها في الداخل، بما يسمح بتعظيم فاعلية الدولة في مواجهة التهديدات الداخلية والسيطرة عليها نسبيا، حيث لا يعني ذلك أن هذا الخيار مجرد ممارسة دفاعية محضة للدول لدرء المخاطر من داخل حدودها، بل يتضمن كذلك أبعاد هجومية محسوبة نسبيا فيما وراء الحدود، حيث أن الدول ذاتها قد تمارس نمطا من السياسات التداخلية بأشكالها المباشرة وغير المباشرة، وأدواتها المختلفة في مناطق خارجية ليس بغرض التوسع والغزو، لكن لأجل بناء نطاق دفاعي عازل داخل أراضي الخصم، الأمر الذي يوفر مدى جغرافياً أوسع لفاعلية إبعاد التهديد<sup>1</sup>.

وينطلق منطق "إبعاد التهديد" من ثلاثة افتراضات أساسية ترتبط بالنظرة الواقعية التي لا تزال تحكم ممارسات الدول في العلاقات الدولية، والمتمثلة في:

**الإفتراض الأول:** ويتمثل في سيادة الدولة القومية على أراضيها، بما يلزمها من قضاء على التهديدات التي تعترض ممارسة السلطة الحاكمة لوظائفها.

**الإفتراض الثاني:** ويتمثل في إدراك صانعي القرار في الدول لمحدودية قدرات وموارد بلدانهم لمواجهة التهديدات، خاصة إن كانت تنطوي على تعقيدات وارتفاع كلفة القضاء عليها.

**الإفتراض الثالث:** ويتعلق بأن ثمة إتجاهات انعزالية للدول عن العولمة لاسيما بعد أن طرحت تأثيرات سلبية على أمن الدول، حتى لنجد لذلك بازغا لدى القوة الأكثر هيمنة على العالم، وهي الولايات المتحدة بعد انتخاب الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" والذي طرح شعار "أمريكا أولاً".

وعليه فإن هذا المنطق لإبعاد التهديد؛ ربما يمكن إستنباطه من سياسات الدول الأوروبية خاصة فيما يتعلق بترحيل المهاجرين غير الشرعيين، أو إعادة ملتسمي اللجوء الذين لا تنطبق عليهم الشروط إلى بلدانهم الأصلية بالتزامن مع التدخل الخارجي لهذه الدول في الدول المصدرة للهجرة لخلق بيئة تنموية وأمنية مستقرة تمنع تدفق التهديدات الأمنية، وبدورها عرفت بعض دول شمال إفريقيا مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب وليبيا؛ بعضا من المؤشرات على خيار إبعاد التهديدات المختلطة خاصة تلك القادمة من جراء الأزمة الليبية، وهو ما سيكون محل مناقشة لهذا التحليل وذلك من خلال فهم سياقات ذلك الخيار ومحفزاته فضلا عن أنماطه، وما قد يتطلبه من شروط كي يحقق هدفه بدفع المخاطر عن جغرافيات الدول<sup>2</sup>.

## 2.1. السياقات الدافعة لإبعاد التهديدات إنطلاقاً من إعتبرات داخلية وإقليمية

إذا كانت الأدبيات الأمنية الحديثة تفرق بين تهديد تقليدي (موجه للدولة، ومرتببط بأبعاد عسكرية) وآخر غير تقليدي (موجه للأفراد والمجتمعات)، تقوم عليه فواعل من غير الدول ويتضمن تهديدات كالإرهاب العابر للحدود والعنف العرقي، والجريمة المنظمة والمهجرة غير الشرعية وغيرها، فإن السياقات الداخلية والإقليمية في شمال إفريقيا قد أفرزت تهديدات مختلطة بعد سقوط الأنظمة الحاكمة في مصر وتونس وليبيا سنة 2011م، حيث بات من الصعب على الدول القضاء عليها جذرياً لتشابكها من حيث العلاقات السببية والفواعل (دول - فواعل من غير الدول)، وكذا الخضوع لعمليات "أقلمة" و"تدويل" وهو ما خلق ظروفاً لتبني خيار إبعاد التهديد<sup>3</sup>، حيث أعطت ظاهرة النفاذ عبر الحدود والتي قد تعززت من خلال الثورات العربية، قوة دافعة لاتصال تهديدات في ليبيا بأخرى مماثلة لها في شمال إفريقيا، مما أدى إلى تنامي شبكات تهريب الأسلحة والبشر، والمخدرات والعملات، في ظل تنامي تنظيم "داعش" ومحاولاته لاختراق حدود دول المنطقة على الرغم من التعزيزات الأمنية.

فمع سقوط نظام القذافي؛ تحولت أزمة ليبيا إلى المعضلة الأمنية الرئيسية في شمال إفريقيا، حيث أنها شكلت اختباراً كاشفاً لأزمة الدول العربية الأمنية والإقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى وفرت بيئة مضطربة لبروز تهديدات عابرة للحدود تعاني منها دول الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، نظراً لتشابه معضلات البنى السياسية والتنموية والمجتمعية بالمنطقة، فضلاً عن الموقع الجيو-سياسي لليبيا، فقد عرفت هذه الأخيرة توطناً لتهديدات أمنية متنوعة كمثل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة وتهريب البشر والأسلحة والمخدرات، والتي تغذت على ضعف السيطرة الليبية على حدودها مع الدول المجاورة ونشوء مناطق فراغ أمني بالداخل مع سيطرة تنظيم "داعش" على مدينة "سرت" سنة 2015م، حيث أعطت ظاهرة النفاذية الحدودية التي عززتها الثورات قوة دفع لإتصال تهديدات ليبيا بأخرى مماثلة لها في منطقة شمال إفريقيا، فعدم الإستقرار الليبي ترافق مع تصاعد الإضطرابات الأمنية في مصر سواء بعد ثورة 25 جانفي/يناير 2011م أو سقوط جماعة الإخوان المسلمين في 30 جوان/يونيو 2013م، والتي أفرزت بدورها تهديدات أمنية مثل الجماعات الإرهابية في شمال سيناء، وتنامي شبكات تهريب الأسلحة والبشر عبر الحدود الغربية المصرية مع ليبيا.

كما لم يمنع التوافق التونسي على المسار السياسي بعد الثورة من إنكشاف أزمة الدولة وبروز تهديدات أمنية على خلفية المعضلات الإقتصادية - الاجتماعية، إذ وجدت أزمة المناطق المهمشة في الجنوب التونسي مغذيات إضافية لها من الجوار الحدودي الليبي، لتفرز تهديداً إرهابياً مختلطاً كما حدث في الهجمات الإرهابية التي شهدتها العاصمة تونس سنة 2015م، كما أصبحت جبال الشعاني الواقعة على الحدود التونسية مع الجزائر مخزناً جهادياً لإيواء عناصر لجماعات إرهابية كأنصار الشريعة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وبالنسبة للجزائر فقد مسها التهديد الليبي - رغم أنها لم تحدث فيها ثورات أو حراك كحال بعض الدول العربية في تلك الفترة - وهو ما تمثل في مهاجمة الإرهابيين لمنشأة الغاز بـ "عين أميناس" الجزائرية في شهر جانفي 2013م، فضلا عن محاولة بعض الجماعات الإرهابية كمثل "جند الخلافة" الموالية لتنظيم "داعش"؛ اختراق جنوب شرق الجزائر المجاورة حدوديا مع ليبيا والمهمشة تنمويا<sup>4</sup> على الرغم من التعزيزات الأمنية الكبيرة، حيث تمتاز تلك المنطقة الحدودية بميوعة حدودها الصحراوية الصعبة الحراسة.

ومع بروز قدر من الانحسار النسبي لتهديد تنظيم "داعش" في ليبيا نهاية سنة 2016م إثر هزيمته في مدينة "سرت" على يد قوات مليشياوية موالية لحكومة الوفاق ومدعومة بغطاء جوي أمريكي، برزت تهديدات ارتدادية أكثر خطورة على منطقة شمال إفريقيا، تتعلق بمصير مقاتلي هذا التنظيم، وتعزز هذا التهديد مع ما تشكله منطقة شمال إفريقيا من رافد أساسي للجنيد الجهادي، فحسب تقرير "الصوفان" لسنة 2015؛ فإنه اعتبارا من أكتوبر 2015 هناك ما يقدر بنحو 6000 مقاتل سافروا إلى سوريا من تونس وبالنسبة للسلطات التونسية فقد سافرت حوالي 700 امرأة تونسية للانضمام إلى "داعش" في سوريا، وفي شهر ماي 2015 قدرت الحكومة المغربية الرسمية وفق إحصائيات قدمت على الأمم المتحدة 1200 شخص قد غادروا المغرب إلى "داعش"، وإن كان من المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى، في حين أن التقديرات من ليبيا والجزائر محدودة نوعا ما ولكن اعتبارا من جانفي 2015 يعتقد أن حوالي 600 شخص ليبي قد سافروا إلى سوريا، وفي شهر ماي 2015 يعتقد أيضا أن هناك حوالي 170 شخص قد انضموا على تنظيم "داعش" في سوريا والعراق من الجزائر<sup>5</sup>، وفي ماي 2015 يوضح عدد المقاتلون الأجانب في سوريا والعراق من دول شمال إفريقيا حسب تقرير أعدته مجموعة "الصوفان" **The Soufan Group** للفترة الممتدة من شهر جوان 2014 إلى غاية شهر ديسمبر 2015، بعنوان "An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq"<sup>6</sup>:

الدول Countries	العدد الرسمي Official Count	آخر تحديث Last Update	غير رسمي Non-Official	مجموعة الصوفان 2014 TSG 2014	العائدين Returnees
الجزائر	170	May 2015	200 - 250	c.200	
تونس	6000	Oct 2015	7000	c.3000	+ 625
المغرب	1200	Oct 2015	1500	c.1500	
ليبيا		Jan 2015	600		
مصر	+ 600	Jan 2015	1000		

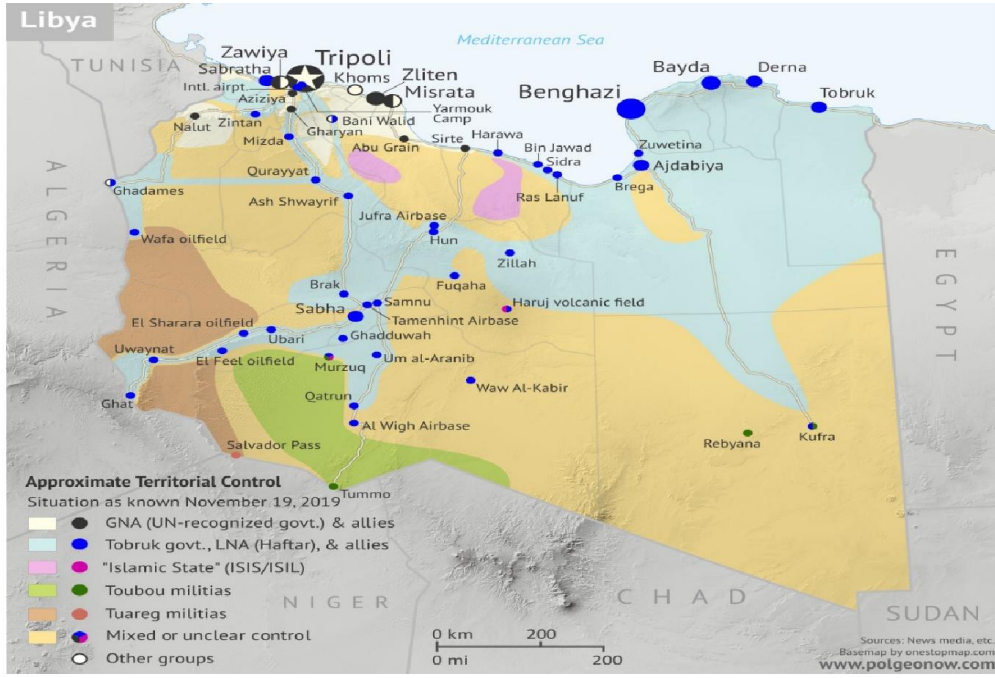
المصدر:

Report: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, the Soufan Group, New York, December 2015, p p. 7-9.

وفي ظل ذلك الوضع أصبح الهاجس الرئيسي لدول شمال إفريقيا والمناطق المجاورة لها إبعاد تلك التهديدات القادمة من الأزمة الليبية بقدر الإمكان عن التفاعلات المحلية المأزومة، الأمر الذي دعم فكرة إبعاد التهديد قدر المستطاع عن حدودها، حيث برزت عوامل أخرى دعمت تلك الفكرة منها:

أ - **تعقد وهشاشة تسوية الصراع الليبي:** فالتوقعات بتسوية الصراع ستأخذ وقتاً طويلاً نظراً لتعدد القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على ليبيا، وتضارب مصالحها وتحالفها مع الداخل الليبي، فاتفاق "الصخيرات" الذي كان تحت رعاية الأمم المتحدة في 17 ديسمبر 2015م لحل الأزمة، لم يتم تنفيذه لحد الآن، ومع تعثر اتفاق "الصخيرات" سعت الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى ليبيا "غسان سلامة" لإطلاق عدة مبادرات لتحقيق اختراق في الأزمة الليبية، كان أولها في شهر سبتمبر 2017م تحت إسم "خطة العمل الجديدة من أجل ليبيا"، والتي تهدف إلى تنظيم إستفتاء على دستور جديد، وإجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية وذلك في موعد أقصاه شهر سبتمبر 2018م، إلا أن هذا الإتفاق لم يتجسد إلى غاية الوقت الراهن، وبموازاة الجهود الأمامية أطلقت فرنسا مبادرة في شهر ماي 2018م، بعد أن تمكن الرئيس الفرنسي "إمانويل ماكرون" من جمع رئيس حكومة الوفاق "فائز السراج" وقائد الجيش الوطني الليبي "خليفة حفتر"، والتي تقوم على إجراء إنتخابات بحلول نهاية عام 2018م، كما سعت المبادرة الإفريقية في شهر فيفري 2019 لتنظيم انتخابات بحلول شهر أكتوبر 2019م، غير أن هذه الجهود قد أخفقت هي الأخرى<sup>7</sup>، خاصة في ظل فرض الجيش الوطني الليبي الذي يتزعمه "خليفة حفتر" حصاراً على العاصمة "طرابلس" منذ شهر أفريل 2019 من أجل إزاحة الحكومة الليبية "حكومة الوفاق الوطني"، كما عمل على ترسيخ قبضته في الشرق والجنوب الليبي، والتي تعتبر موطن لمعظم حقول النفط في ليبيا<sup>8</sup>، وهو ما أوجع الصراع في ليبيا، إذ واصل الجيش الوطني الليبي المتمركز في شرق ليبيا توطيد موطئ قدمه حول العاصمة "طرابلس"، لكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها والتي تتواجد بها حكومة الوفاق الوطني التي تدعمها الأمم المتحدة، وما يمكن الإشارة له في هذا الصدد أنه حتى الآن لا تزال قوات من الدولة الإسلامية (تنظيم داعش) موجودة في الصحراء الليبية، على الرغم من وفاة زعيمها شهر أكتوبر 2019<sup>9</sup>، وفي مايلي خريطة محدثة خاصة بشهر نوفمبر 2019 مُشرفة بالألوان تبين أماكن تمركز وسيطرة تشكيلات الفصائل في ليبيا، من حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة، وبرلمان طبرق المنافس والجيش الوطني الليبي (LNA) بقيادة "خليفة حفتر"، وما يسمى "الدولة الإسلامية" (داعش) وميليشيات التوبو والطوارق في الجنوب.

خريطة رقم 01: مناطق سيطرة قوات "خليفة حفتر" وبقية الميليشيات المسلحة (20 نوفمبر 2019)



المصدر: <https://1.bp.blogspot.com/>

ب - صعوبة الاعتماد على الخيار الأمني وحده: وهو ما يرتبط بعاملين أساسيين، أولهما بطبيعة الفواعل من غير الدول كالتنظيمات الجهادية والمليشيات وشبكات المافيا المحلية، والتي يصعب القضاء عليها جذريا نظرا لمرونتها وقدرتها على الحركة وإعادة إنتاج نفسها في أشكال جديدة، ومن ناحية أخرى فإن تلك التهديدات تعتبر أعراضا بنيوية تعانيتها دول المنطقة ككل، كأزمة الفقر والبطالة وغياب العدالة، وتراجع التنمية في المناطق الحدودية المهمشة وهيمنة النموذج المركزي، وهي معضلات تتطلب كلفة عالية لمواجهتها، والتي بات من الصعب توفيرها مع دخول دول شمال إفريقيا في أزمات إقتصادية حادة، فالجزائر تعاني انحسارا لقدرتها الإقتصادية منذ تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014م، كما تشهد مصر وتونس أزمات إقتصادية نتيجة انخفاض إيرادات السياحة بفعل الهجمات الإرهابية التي طالتهما، وهو ما جعل حكومات الدول الثلاثة خلال سنتي 2015م و2016م تنتهج سياسات تقشفية، أدت في بعض الأحيان إلى الحد من الموارد المخصصة لمواجهة التهديدات المتشابكة بالمنطقة، إن لم تكن ستسفر أصلا عن تهديدات محتملة أخرى داخلية مع تراجع الأوضاع المعيشية للطبقة المتوسطة، والتي لطالما قد أدت دورا نسبيا في الإستقرار الداخلي<sup>10</sup>.

ج - إعادة تصدير التهديد إلى البؤرة الإقليمية المضطربة: إذ أصبحت الأزمة الليبية بمنزلة "بؤرة استيعابية" لعدم الإستقرار والتهديدات في شمال إفريقيا، حيث تجد الفواعل الإقليمية المجاورة لها ولو بمنطق أمني براغماتي؛ أن دفع

التحديات عنها باتجاه هذه البؤرة ربما يكون أقل خطورة وكلفة في المدى القصير مقارنة بما واجهته للقضاء عليه على أراضيها بصفة مباشرة<sup>11</sup>.

## 2 - أنماط إبعاد التهديدات باعتماد سياسة الإزاحة للخارج

برزت عدة أنماط لإبعاد التهديدات في منطقة شمال إفريقيا يمكن استخلاصها من مجمل التفاعلات الداخلية والخارجية في المنطقة ومنها:

### 1.1. الاتجاه الأول: إبعاد التهديد بفاصل جغرافي كافٍ وراء الحدود

بمعنى أن يتمدد الإبعاد من داخل الدولة إلى داخل حدود الدولة المفروزة للتهديد لمنع التشابك العابر للحدود، فمثلا عند النظر إلى مسار السياسة المصرية تجاه ليبيا في مرحلة ما بعد 30 جوان/ يونيو 2013 يتبين سعيها لإبعاد التهديد القادم من ليبيا عبر عدة مستويات؛ أولها يتعلق بزيادة تأمين الحدود الغربية، وثانيها دعم الجيش الوطني الليبي وحلفاؤه بمجلس النواب في الشرق الليبي من منطلق أنها مؤسسات شرعية ورسمية، وثالثها مواجهة جماعات الإسلام السياسي المتشدد في الداخل، وينطبق نفس الأمر بالنسبة للجزائر وإن اختلفت تحالفاتها باتجاه فواعل المناطق الغربية داخل ليبيا، وبخلاف حفاظها عن دور داعم لحكومة الوفاق الوطني في العاصمة طرابلس أو نسج علاقات وثيقة مع إسلاميين مسيسين معتدلين لتحجيم نظرائهم المسلحين، فإنها شرعت كذلك في بناء أسوار حدودية لعزل التهديد القادم من جارتها ليبيا، وفي نفس الوقت مارست تشديدات أمنية في الجنوب الجزائري لمكافحة تسريبات المتشدد من شمال مالي، بالتزامن مع ممارسة الوساطة بين فرقاء هذا البلد<sup>12</sup>، كما اتخذت الهيئات الأمنية ومنها وزارة الدفاع احتياطاتها لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، كما قامت بضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس، وتم نشر 60.000 جندي في حدودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي في شهر ماي 2013م<sup>13</sup>، وبنهج قريب نسبيا سعت تونس إلى بناء حاجز ترابي على حدود ليبيا، خاصة بعد تفاقم المعضلة الأمنية التي أبرزتها أزمة "بنقردان" في مارس 2016م عندما تسربت فصائل من تنظيم "داعش" قدموا من الداخل الليبي إلى الجنوب التونسي<sup>14</sup>، حيث توغلوا في أعماق الجنوب، الأمر الذي جعل الحكومة التونسية تعزز مقاربة مستندة إلى شعار "الأمن أولا في المناطق الحدودية"، إذ رفع الهجوم على منطقة "بنقردان" من وتائر عسكرية المناطق الحدودية بهدف ردع الإرهاب وقطع دابر تجارة التهريب المتنامية بشكل كبير<sup>15</sup>، كما قامت بتكثيف التعاون سواء الإقليمي مع الجزائر لضبط حدوديهما المتلامسة مع ليبيا، أو الدولي مع القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ارتدادات التهديد الليبي<sup>16</sup>.



## 2.2 – الإتجاه الثاني: إبعاد الحد الأدنى من التهديد

أي دفعه للتحرك باتجاه مناطق أخرى داخل الدولة خاصة الطرفية، والضغط عليه لمنع من التمدد إلى القلب الجغرافي المؤثر على الأمن القومي للدولة، وتسهيل قدرة القوات الأمنية على مطاردة المتشددين وإن كان لذلك مخاطرة في الربط بين تهديد الإرهاب، ومعضلة التهميش التنموي للمناطق الطرفية في شمال إفريقيا، فعلى سبيل المثال سعت الحكومة المصرية لمنع تمدد جماعات الإرهاب من "سيناء" إلى "الدلتا" و"القاهرة"، ومع ذلك نجح تنظيم "داعش" الإرهابي في تنفيذ عمليات إرهابية خارجها كما حدث من خلال تفجير الكنيسة البطرسية في شهر ديسمبر 2016م في "القاهرة"، ولا يخو هذا الأمر من تشابه مع تونس والجزائر<sup>17</sup>.

## 3.2 – الإتجاه الثالث: الإبعاد المبكر للتهديد

أي منع دخوله بالأساس إلى الدولة لتحصيم أي تشابكات محتملة مع تهديدات أخرى داخلية، وربما يتجلى ذلك في السعي الإيطالي للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية لمنع إختلاطها بالإرهاب، فمثلا قد وقع رئيس الوزراء الإيطالي "باولو جنتيلوني" ونظيره الليبي "فايز السراج" مذكرة تفاهم في شهر فيفري 2017، كان مضمونها تمويل مخيمات ومراكز المهاجرين في ليبيا مقابل دعم تنموي وتعاون أمني مع حكومة الوفاق الليبية لتدريب خفر السواحل لمواجهة تهريب البشر والجريمة المنظمة، ومن قبل ذلك أعلنت ألمانيا أن كلا من تونس والجزائر دولاً آمنة في شمال إفريقيا في جانفي 2016، ما يعني صعوبة حصول مواطني هذه الدول على حق اللجوء لهذا البلد الأوروبي، ويبرز في هذا الإطار كذلك النموذج المغربي سواء لجهة بنائه سياسة أمنية تعتمد لتفكيك وإجهاض إستباقي لخلايا الإرهاب أو التعاون الأمني مع الأجهزة الأوروبية، ويتجلى ذلك مثلا في إعلان مكتب مدير المكتب المركزي للتحقيقات القضائية في المغرب "عبد الحق خيام" في جانفي 2016م أن بلاده أبلغت فرنسا عن صلات منفذي هجمات "باريس" في نوفمبر 2015 بخلية بروكسل<sup>18</sup>.

وتحت تأثير التحولات المتسارعة في دول الجوار الجزائري أصبحت الإستراتيجية الأمنية الدفاعية الجزائرية تقوم على انتقال حدود أمن الدولة إلى ما وراء حدودها السياسية الفعلية، عن طريق دفع خط الدفاع الأول عن الوطن (وسائط الكشف والإنذار، القوات الأمامية، القواعد،... إلخ) إلى أبعد مسافة ممكنة عن الحدود، مع الإستعداد لنزج القوات ودخول القتال على ذلك الخط، ووفق هذا المفهوم الإستراتيجي للحدود قررت الجزائر اعتبار تونس خطها الدفاعي الأول من جهة الشرق، ومالي والنيجر خطها الدفاعي الأول من جهة الجنوب، ودفعت قواتها وقواعدها إلى هاتين المنطقتين الحدوديتين بشكل مسبق، وأعدت خطط لتعزيزها في الأزمات أو عند إندلاع القتال<sup>19</sup>، حيث كانت الميزة الأساسية للمواقع والمراكز الحدودية الجزائرية هي استخدام الطيران الشامل بغية الإخلال بأعمال النقل العملياتي والانتشار الحركي للجماعات الإرهابية ودعم القوات الجزائرية في مجرى الأعمال القتالية، وكذلك الإستخدام الشامل للفرق الآلية الخفيفة من أجل خرق التجمعات الإرهابية الحدودية

والتقدم بسرعة إلى عمق الفراغ الجغرافي الحدودي وهو ما يطلق عليه اسم "استراتيجية الفتح الحدودي"<sup>20</sup>، وهي بذلك تكون قد اعتمدت على فكرة الإبعاد المبكر للتهديد.

### 3 - تقييم فعالية سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا

إن خيار إبعاد التهديد الليبي في منطقة شمال إفريقيا مشروطا بعدة عوامل تحدد مدى فاعليته من عدمها؛ أولها أن ذلك الخيار يعتمد في إنفاذه - خاصة في بعده التدخلي - على مدى قدرة الفواعل المحلية على التعاون وتنفيذ أهداف الدولة الراغبة في إبعاد التهديد عنها، فمثلا فيما يخص مذكرة التفاهم الإيطالية - الليبية حول الهجرة غير الشرعية فإنها تراهن على سلطة حكومة الوفاق الليبي في إنفاذه على الرغم من أن الأخيرة تعاني إنحسارا لنفوذها في بقعة محدودة من العاصمة طرابلس، ورفضه أصلا من الشرق الليبي، وبالتالي فقد لا يتيح ضعف السلطة إنفاذ الإتفاق.

ثاني الشروط؛ هو أن سياسات الإبعاد للتهديد بشقيها الدفاعي والهجومى تستدعي تعاوننا إقليميا ودوليا، قد لا توفره حالة الإستقطاب الإقليمي والدولي حول الأزمة الليبية، بل إن ذلك قد يجعل هناك ما يمكن تسميته إبعادا متبادلا للتهديدات بين المتنافسين، خاصة الإقليميين المجاورين لليبيا عبر وكلاء من الداخل، ونفس الأمر يمكن فهمه بالنسبة ملف الهجرة غير الشرعية، والذي يشهد بدوره خلافات داخلية أوروبية حول طريقة التعامل مع المهاجرين وتوزيع أعبائهم خاصة بين دول المواجهة المباشرة مع تهديدات الهجرة مثل إيطاليا وأخرى غير مباشرة مثل ألمانيا وفرنسا.

ثالثا؛ وربما أكثر الشروط أهمية وهو فيما يتعلق بمدى قدرة الدولة على موازنة خيار الإبعاد بخيارات أخرى تعالج الأزمات البنوية المفروزة بالأساس للتهديدات المشتبكة مع الإقليم، طالما أن البيئات الداخلية والإقليمية تعاني من الإضطرابات العابرة للحدود الوطنية، فعلى سبيل المثال فإنه ما لم تستطع الجزائر أو مصر أو تونس حل أزمتها الاقتصادية الداخلية؛ فإن قابليتها للتأثر بالتهديدات الإقليمية أكثر احتمالا، ومن تصبح أقل قدرة على إبعاده<sup>21</sup>. وبسبب صراع الفصائل والتشكيلات المسلحة والمليشيات في ليبيا وقربها من الحدود التونسية الجزائرية، يجعل من سياسة الترقب وإزاحة التهديد خارج أراضها أمر غير فعال وناجح، حيث تجدر الإشارة هنا أنه في 22 أكتوبر 2019 قد استولى الجيش الوطني الليبي على مدينة "العزيزية"، وفي 26 أكتوبر 2019 استولى أيضا على قاعدة معسكر اليرموك العسكرية، وفي 2 نوفمبر 2019 استولى على منطقة جنوب غرب مطار طرابلس الدولي، كما أنه في 10 نوفمبر 2019 انتشرت قوات الجيش الوطني الليبي جنوب الساحل وقرب الحدود التونسية، كما تعرض في 18 نوفمبر 2019 معبر حدودي مع تونس بالقرب من منطقة "نالوت" (حسب ما توضحه الخريطة أعلاه رقم 01) لسيطرة الجيش الوطني الليبي<sup>22</sup> وهو ما يعيد إلى الأذهان إمكانية إعادة حوادث مشابهة لحادثة "تيقنتورين" خاصة وأن حدود الجزائر ملتهبة على كل الجبهات (ليبيا، مالي، والنيجر) فلم يسبق للجزائر أن واجهت تحديات أمنية خطيرة يمثل ما تواجهه الآن عبر حدودها الجنوب الشرقية والجنوبية، فليس من السهل

التحكم في شريط حدودي مضطرب يفوق 6000 كم، وهو ما يستدعي إيجاد استراتيجية أخرى لا تعتمد على إبعاد وإزاحة التهديد عن أراضيها واتخاذ موقف الدفاع، خاصة وأن الساحة الليبية بالأساس هي ساحة صراع إستخباراتي بمشاركة 14 دولة أجنبية دول جوارية لليبيا ودول شرق أوسطية وأوروبية.

ومع إبرام إتفاقية بحرية بين تركيا وحكومة الوفاق بقيادة "فايز السراج" شهر ديسمبر 2019، تسعى تركيا لنشر قوات عسكرية لدعم الحكومة الليبية المعترف بها أممياً، حيث أن قوام تلك القوات مُشكّل من المتمردين السوريين المدعومين من تركيا إضافة لجماعات متمردة من العرقية التركمانية والتي قاتلت إلى جانب تركيا في شمال سوريا لهزيمة الجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر"، رغم أن حكومة السراج قد قاومت عرضاً تركيا سابقاً بشأن نشر القوات إلا أنه في ظل زحف قوات "حفتر" المدعوم من طرف مصر والإمارات والسعودية نحو العاصمة "طرابلس"؛ قد قبلت في النهاية نشر تلك القوات، مما جعل ليبيا تتحول إلى ساحة حرب عميقة بالوكالة، وهو ما أدى إلى زيادة تعقيد الجهود الدولية لإنهاء الاضطرابات التي اجتاحت البلاد منذ الإطاحة بالرجل القوي معمر القذافي في عام 2011<sup>23</sup>، حيث أن انحصار الحرب في سوريا أدى إلى تحويل مقاتلين أجانب إلى ليبيا كساحة حرب جديدة، وفي ظل هذا الوضع ستتقل الحرب عبر الوكلاء إلى التدخل المباشر في ليبيا من خلال تواجد القوات المصرية، التركية، الروسية، الأمريكية والفرنسية، وهو ما سيقحم دول المنطقة والفصائل الليبية المتناحرة في تحالفات وتحالفات مضادة مما يحيل إلى حرب حقيقية في ليبيا يكون فيها التدخل المباشر على الأرض الليبية. إن النزاع في ليبيا قد دخل في مرحلة جديدة تعج بالمخاطر، ففي مواجهة نقص التمويل قد تسعى قوات "خليفة حفتر" إلى إضفاء طابع عسكري على بنية النفط التحتية في ليبيا، أو إلى بيع النفط في السوق بشكل منفرد، وفي الوقت الذي يثبت فيه حفتر قدرته على البقاء في ضواحي العاصمة "طرابلس"، سيميل داعموه الأجانب إلى تصعيد انخراطهم العسكري لمساعدته على قلب الموازين ضد التحالف التركي مع حكومة الوفاق بقيادة "فايز السراج"<sup>24</sup>.

#### 4 - آليات التعاون الإقليمية في تأمين وضبط الحدود

في ظل امتدادات التهديدات الأمنية عبر المجال الجغرافي لدول شمال إفريقيا، فإنه لا بد من أن تكون هناك آليات مستحدثة للتعاون الإقليمي من قبل الدول المعنية بالأمر في هذه المنطقة من أجل تأمين وضبط حدودها، وعدم الإكتفاء بسياسة الإزاحة للخارج والإبعاد، ومن تلك الآليات نورد:

- 1 - تكتيف التنسيق والتعاون الإستخباراتي مع السلطات الأمنية بين كل من تونس والجزائر، خاصة على المستوى العملي، وذلك كنتيجة فرضتها أحداث جبال "الشعاني" بين الجزائر وتونس، من خلال تبادل المعلومات بهدف السيطرة على الحدود بين البلدين، خاصة وأن الجزائر لها خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب.
- 2 - الاعتماد على المقاربة الإستخباراتية، والقائمة على ضرورة تطوير أجهزة الاستعلامات وتشديد الرقابة الأمنية، من أجل تتبع الخلايا النائمة والحية للجماعات الإرهابية المتطرفة، خاصة وأن تونس تسجل أعلى نسبة منخرطين

في تنظيم "داعش" حيث شهدت في الآونة الأخيرة عودة المئات منهم من بؤر الصراع كسوريا والعراق واليمن، وهو ما قد يشكل تهديدا للأمن التونسي.

**3 -** العمل على خلق وتفعيل التنمية المحلية والشاملة والمتوازنة في كل دول شمال إفريقيا وخاصة في المناطق العميقة والداخلية التي تعاني التهميش، بتبني ميكانيزمات التوزيع العادل للثروة والذي يساهم في توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة التي تعتبر الهاجس الأكبر، من منطلق أنها توفر مناخا خصبا لتكاثر الجماعات الإرهابية التي تهدد الاستقرار السياسي لتلك الدول<sup>25</sup>.

**4 -** ترقية التعاون المهيكّل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوى الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

**5 -** تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية الكبرى، خاصة في ما يخص الجوانب ذات الأهمية القصوى في دول شمال إفريقيا.

**6 -** الانخراط الفعال في بناء السلم والاستقرار في الأزمات الإقليمية المحيطة جيوسياسيا بمنطقة شمال إفريقيا، إذ تشكل الأزمة الليبية محور التعاون والتنسيق لدعم مسار الأمم المتحدة لاستكمال الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة، خصوصا في الإطار المتعلق بإعادة تشكيل الجيش الوطني الليبي والقوات الأمنية التي تضطلع بمهامها الدستورية بعد تفكيك الجماعات والمليشيات المسلحة.

**7 -** ضرورة إبرام اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية بين دول شمال إفريقيا جميعا، وخاص تلك المتعلقة بمنطقة الجزائر وتونس وليبيا، والسعي إلى تأمين الجوار الإقليمي، وتحسين العلاقات الدبلوماسية الإقليمية<sup>26</sup>.

**8 -** يجب أن يتمثل الهدف في صراع القوى المسلحة في ليبيا في دفع النزاع بين رئيس حكومة الوفاق "فائز السراج" وقائد الجيش الوطني الليبي "خليفة حفتر" إلى نقطة يكون فيها الطرفان مستعدين للموافقة على وقف إطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية، فمثل هذه العملية لا بد من أن تكون شاملة، كما أنها يجب أن تركز بشكل خاص على المجتمعات المحلية في الشرق والجنوب الليبي، وأيضا على كبار ضباط الجيش الوطني الليبي الذين أظهروا تعاوننا يصب نحو إجراء حوار ومحادثات مع نظرائهم في الحكومة الليبية المعترف بها أمميا، كما تجدر الملاحظة هنا أنه يجب إبقاء أخطاء الماضي حاضرة في الذهن، نظرا إلى العروض المتعددة المقدمة إلى "حفتر" للانضمام إلى تسوية سلمية، وهي عروض رفضها وقضى عليها بالقوة العسكرية<sup>27</sup>، ولعل هذه المقاربة تعتبر أهم آلية يمكن أن تساهم فيها الدول المجاورة لليبيا كبديل عن سياسة إزاحة خطر الأزمة الليبية إلى خارج حدودها.

**9 -** تعزيز التعاون الإقليمي؛ حيث يتطلب تقوية التعاون الإقليمي من خلال تحقيق أهدافا أخرى إضافية معززة للأمن، وتشمل هذه المسائل التركيز على مسائل أمنية محددة مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية عن المخدرات

والأسلحة ومهربي البشر، وكذلك المقاتلين من دول شمال إفريقيا في سوريا وليبيا، حيث يعكس التعاون الأمني بين الحدود التونسية الجزائرية هذا النوع من النهج التعاوني<sup>28</sup>.

**10** – يجب أن تبادر الجزائر بالتنسيق مع دول منطقة شمال إفريقيا بإقامة إجراءات كفيلة بضمان وصيانة أمن حدود المنطقة<sup>29</sup>، وخاصة مع الدول التي تتشارك الحدود مع ليبيا.

**11** – لقد تسببت حالة الفوضى والانفلات الأمني في ليبيا في إضعاف الفاعلين السياسيين التقليديين المنبثقين من النظام القبلي، وخلق فاعلين ( ثوار ) تستمد شرعيتهم من مشاركتهم في الثورة ضد نظام القذافي<sup>30</sup>، وعليه لا بد من الجزائر بحكم الصلات بين بعض قبائل الجنوب الشرقي الجزائري وقبائل في ليبيا، أن توظف تلك الصلة والانتماء القبلي من أجل إقرار مصالحة مجتمعية بين القبائل الليبية، لإحلال الإستقرار في ليبيا وخاصة في مناطقها الجنوبية والغربية.

**12** – ضرورة أن تبني الجزائر موقف مختلط بشأن الوضع المعقد في ليبيا، أي خيار يجمع مقاربة دفاعية/ هجومية تقضي بعدم التدخل، مع التعاون السري مع حكومة الوفاق المعترف بها أمميا، ولكن بدون الإمتناع عن التحرك في مواجهة التهديدات المحددة بوضوح<sup>31</sup>.

**13** – يجب على الجزائر الحفاظ أيضا على الموقف الدفاعي، أي غلق الحدود وتعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة والمجتمع الدولي، ومع ذلك يجب أن يبقى الجيش الوطني الشعبي الجزائري قادرا على التدخل عسكريا ضد أي جماعة تم تحديدها والتي تهدف لشن هجمات ضد الجزائر من ليبيا، ولا يتعلق الأمر فقط بنشر كثيف وطويل للجنود بل بعمليات تحييد خارج حدودنا في ظرف زمني ومكاني جد محدود<sup>32</sup>.

**14** – العمل على حسن إدارة الحدود ودعم المنظومة الأمنية خاصة في ظل ما تعرفه الأحداث في ليبيا مؤخرا، وقبلها التطبيع العلني للكيان الصهيوني "إسرائيل" مع التشاد، وما يمكن أن ينجر وراءه من تداعيات.

**15** – إنه في ظل الحدود الواسعة القابلة للاختراق والتي تعرف بـ "الحدود المائعة"، والتي تربط على مسافات واسعة بين الشريط الحدودي الجزائري والليبي والتونسي، ورغم التعزيزات الجزائرية الأحادية الجانب لتأمين أمنها الحدودي في ظل تنامي التهديدات اللاتماثلية؛ وُجب أن تنشط الدبلوماسية الجزائرية ولا تكتفي بالحلول الأمنية لحماية الحدود، بل بالعمل الجدي والمباشرة في إيجاد حل للتهديدات المتأتمية من الأزمة الليبية، وأن تعمل على أن يكون الحل مغاربا ودون تدخل من الدول الأخرى التي تدعم طرف على طرف في ليبيا وهو ما أوجب الصراع فيها وجعلها مستقرا وساحة للصراع الإستخباراتي لدول شرق أوسطية وخليجية إضافة إلى كل من إيطاليا وفرنسا بالأساس التي تتواجد على حدودنا مع النيجر ومالي وممتدة وداعمة إلى فصائل موالية لها في ليبيا من أجل تطويق الحدود الجزائرية وجعلها ملتبهة، وبالتالي فلا تنفع هنا سياسة واستراتيجية إزاحة التهديدات للخارج لأنها لن تجدي نفعا وغير فعالة.

**16** - زيادة الاعتماد على تفعيل الجهود الدبلوماسية الحثيث والمطلوب لتحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا قبل أن تنزلق البلاد نحو المزيد من الفوضى، والعمل على العودة إلى المفاوضات بين مختلف الأطياف الليبية<sup>33</sup>، من أجل الوصول إلى وضع يسمح باستتباب الأمن والاستقرار فيها، والذي من شأنها أن يسهم بشكل كبير في القضاء على التهديدات التي خلفتها أزمة ليبيا لدول الجوار وأهمها الجزائر التي تكبدت عناءا وجهدا كبيرا في تأمين الحدود الثلاثية الجزائرية - الليبية - التونسية.

**17** - على الرغم من أن اللاعبين الأوروبيين الرئيسيين باتوا الآن أكثر تنسيقا مع الأطراف في ليبيا مما كانوا عليه في الماضي، إلا أن تحقيق الاستقرار على المدى الطويل سوف يستلزم إقناع أو الضغط على جميع مؤيدي "خليفة حفتر" الخارجيين للتوقف عن دعم هجومه على العاصمة الليبية "طرابلس" مقر حكومة الوفاق، حيث أن إقناع "خليفة حفتر" وحده سيكون تحديا نظرا لعدم رغبته السابقة في قبول أي شكل من أشكال التسوية السياسية مع حكومة الوفاق الوطنية، كما أن الصعوبة تتفاقم عندما يظل مؤيدوه الأساسيون - الإمارات العربية المتحدة ومصر - مبالين بنفس الطموح الذي يريد بلوغها، خاصة وأن هاتان الدولتان لديهما اقتناع راسخ بأن حكومة الوفاق الوطنية المعترف بها دوليا هي "ميليشيات إسلامية"<sup>34</sup>، وبالتالي يجب القضاء عليها ومساندة حفتر، وعليه وُجِب الضغط على مؤيدي "خليفة حفتر" من أجل التوقف التام عن دعمه، ووقف إمداداته بالأسلحة.

#### الخلاصة:

يحظى خيار إبعاد التهديدات المحدثة إثر الأزمة الليبية أو تلك المتعلقة بأزمات الساحل الإفريقي بأولوية لدى صانعي السياسات الخارجية للدول ذات العلاقة، كونه يُعنى أساسا بدفع أو ترحيل أي تهديدات قائمة أو محتملة عن النطاق الجغرافي المؤثر للدولة، بغرض منع التشابك بين المخاطر الخارجية المهددة للأمن الوطني ونظيراتها في الداخل، بما يسمح بتعظيم فاعلية الدولة في مواجهة التهديدات الداخلية والسيطرة عليها نسبيا، إلا أنه كتقييم لسياسة إزاحة التهديد للخارج والمنتهجة تقريبا في كل دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر، نظرا للأوضاع الداخلية لتلك الدول والتي تستدعي إهتماما ذا أولوية بالدرجة الأولى، يجعل من فعالية تلك السياسة غير مجدية، خاصة في ظل صراع الفصائل والتشكيلات المسلحة والمليشيات في ليبيا وقربها من الحدود التونسية الجزائرية، والذي يجعل من سياسة الترقب وإزاحة التهديد خارج أراضيها أمر غير فعال وناجح، ولذلك فإن خيار إبعاد التهديد الليبي في منطقة شمال إفريقيا مشروطا بعدة عوامل تحدد مدى فاعليته من عدمها؛ أولها أن ذلك الخيار يعتمد في إنفاذه على مدى قدرة الفواعل المحلية على التعاون وتنفيذ أهداف الدولة الراغبة في إبعاد التهديد عنها، ولذلك وبما أن ليبيا تتوسط كل من مصر، تونس والجزائر، فإن أمنها وإستقرارها ينعكس بالإيجاب على بقية دول المنطقة، ولذلك نولي التركيز على زيادة الاعتماد على تفعيل الجهود الدبلوماسية الحثيث والمطلوب لتحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا والعمل على العودة إلى المفاوضات بين مختلف الأطياف الليبية، من أجل الوصول إلى وضع يسمح باستتباب

الأمن والاستقرار فيها، والذي من شأنها أن يسهم بشكل كبير في القضاء على التهديدات التي خلفتها أزمة ليبيا لدول الجوار وأهمها الجزائر التي تكبدت عناءا وجهدا كبيرا في تأمين الحدود الثلاثية الجزائرية، الليبية، التونسية.

#### الهوامش:

- 1 - خالد حنفي علي، "إبعاد التهديدات: العوامل الدافعة لـ "سياسة الإزاحة للخارج" في شمال إفريقيا"، مجلة إتجاهات الأحداث، ع. 20، (مارس - أبريل 2017)، ص. 34.
- 2 - نفس المرجع، ص. 34 - 35.
- 3 - نفس المرجع، ص. 35.
- 4 - نفس المرجع، ص. 35.
- 5 - شريفة كلاع، "إنعكاس عودة المقاتلين من يؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف: دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 2 (الجزء 2)، (سبتمبر 2019)، ص. 548 - 549.
- 6 - نفس المرجع، ص. 548.
- 7 - عبد القادر الهلي ومحمد الأمين بن عودة، "معادلات صفرية: تنامي محاولات الحسم العسكري بمناطق الصراعات العربية"، مجلة إتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 42 - 43.
- 8 - "Magnet for mayhem: Foreign powers are piling into Libya", The Economist Newspaper, (25/12/2019), see the link: <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2019/12/12/foreign-powers-are-piling-into-libya>
- 9 - Djordje Djukic, "Libya Civil War Map & Timeline - November 2019", (21/11/2019), see the link: <https://www.polgeonow.com/2019/11/libya-who-controls-what-current-situation.html>
- 10 - خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص. 36.
- 11 - نفس المرجع، ص. 36.
- 12 - نفس المرجع، ص. 36.
- 13 - قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماي"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، ص. 7.
- 14 - خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص. 36.
- 15 - أنور بوخرص، "المسار الجغرافي للنزاع والتطرف في تونس"، (2019/09/12)، نقلا عن الرابط التالي: <https://carnegie-mec.org/2017/07/20/ar-pub-72776>
- 16 - خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص. 36.
- 17 - نفس المرجع، ص. 36.
- 18 - نفس المرجع، ص. 37.

19 – نسيم بلهول، "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.16، (جانفي 2017)، ص. 326.

20 – نفس المرجع، ص. 330.

21 – نفس المرجع، ص. 37.

22 – Djordje Djukic, Op. cit.

23 – Selcan Hacaoglu and Samer Al-Atrush, "Turkish Navy to Guard Tripoli as Syrian Rebels May Join War", Bloomberg L.P, (28/12/2019), see the link:

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-12-27/turkey-backed-syrian-rebels-to-join-libya-war-against-haftar>

24 – Frederic Wehrey and Emadeddin Badi, "Libya's Coming Forever War: Why Backing One Militia Against Another is Not the Solution", (15/10/2019), see the link:

<https://carneгиеendowment.org/2019/05/15/libya-s-coming-forever-war-why-backing-one-militia-against-another-is-not-solution-pub-79143>

25 – شريعة كلاع، مرجع سابق، ص. 550.

26 – نفس المرجع، ص. 550 – 551.

27 – Frederic Wehrey and Emadeddin Badi, Op. cit.

28 – Anouar Boukhars, "The Maghreb's Fragile Edges", (12/09/2019), see the link:

<https://africacenter.org/publication/maghreb-fragile-edges/>

29 – نور الدين دخان وعيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.14، (جانفي 2016)، ص. 184.

30 – يحيى زويبر، "الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟"، أشغال ملتقى حول "مالي – ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات، أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي؟"، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والإستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، النادي الوطني للجيش، الجزائر، 12 جانفي 2016، ص. 85.

31 – نفس المرجع، ص. 88.

32 – نفس المرجع، ص. 93.

33 – Ben Fishman, "Ceasefire or Escalation in Libya?", 10 January 2020, (11/01/2020), The Washington Institute, see the link: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/ceasefire-or-escalation-in-libya>

34 – Ibid.



## قائمة المراجع:

### 1. بالعربية:

- 1 - الهلي، عبد القادر وبن عودة محمد الأمين، "معادلات صفرية: تنامي محاولات الحسم العسكري بمناطق الصراعات العربية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع.30، (ربيع 2019).
- 2 - بلهول، نسيم، "مركز نقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.16، (جانفي 2017).
- 3 - بوحنية، قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماقي"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014.
- 4 - بوخرص، أنور، "المسار الجغرافي للنزاع والتطرف في تونس"، (2019/09/12)، نقلا عن الرابط التالي:  
<https://carnegie-mec.org/2017/07/20/ar-pub-72776>
- 5 - دخان، نور الدين دخان والحامدي، عيدون، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.14، (جانفي 2016)، ص. 184.
- 6 - زوير، يحيى، "الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟"، أشغال ملتقى حول "مالي - ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات، أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي؟"، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والإستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، النادي الوطني للجيش، الجزائر، 12 جانفي 2016.
- 7 - علي، خالد حنفي، "إبعاد التهديدات: العوامل الدافعة لـ "سياسة الإزاحة للخارج" في شمال إفريقيا"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 20، (مارس - أبريل 2017).
- 8 - كلاع، شريفة، "إنعكاس عودة المقاتلين من بؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف: دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 2 (الجزء 2)، (سبتمبر 2019).

### 2. بالأجنبية:

- 9 - Boukhars, Anouar, "The Maghreb's Fragile Edges", (12/09/2019), see the link: <https://africacenter.org/publication/maghreb-fragile-edges/>
- 10 - Djukic, Djordje, "Libya Civil War Map & Timeline - November 2019", (21/11/2019), see the link: <https://www.polgeonow.com/2019/11/libya-who-controls-what-current-situation.html>
- 11 - Hacaoglu, Selcan and Al-Atrush, Samer, "Turkish Navy to Guard Tripoli as Syrian Rebels May Join War", Bloomberg L.P, (28/12/2019), see the link: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-12-27/turkey-backed-syrian-rebels-to-join-libya-war-against-haftar>
- 12 - Fishman, Ben, "Ceasefire or Escalation in Libya?", 10 January 2020, (11/01/2020), The Washington Institute, see the link: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/ceasefire-or-escalation-in-libya>

**13** – Wehrey, Frederic and Badi, Emadeddin, "Libya's Coming Forever War: Why Backing One Militia Against Another is Not the Solution", (15/10/2019), see the link:

<https://carnegieendowment.org/2019/05/15/libya-s-coming-forever-war-why-backing-one-militia-against-another-is-not-solution-pub-79143>

**14** – "Magnet for mayhem: Foreign powers are piling into Libya", The Economist Newspaper, (25/12/2019), see the link:

<https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2019/12/12/foreign-powers-are-piling-into-libya>

**15** – Report: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq, the Soufan Group, New York, December 2015.

**16** - [https://1.bp.blogspot.com/-](https://1.bp.blogspot.com/-Bx5y51mHrsY/XdYwYa8G8vI/AAAAAAAAAC7o/rDfuhGJCeWQaHLOBbRnVwXfx3jymuAsgCLcBGAsYHQ/s1600/libyan-civil-war-map-current-situation.jpg)

[Bx5y51mHrsY/XdYwYa8G8vI/AAAAAAAAAC7o/rDfuhGJCeWQaHLOBbRnVwXfx3jymuAsgCLcBGAsYHQ/s1600/libyan-civil-war-map-current-situation.jpg](https://1.bp.blogspot.com/-Bx5y51mHrsY/XdYwYa8G8vI/AAAAAAAAAC7o/rDfuhGJCeWQaHLOBbRnVwXfx3jymuAsgCLcBGAsYHQ/s1600/libyan-civil-war-map-current-situation.jpg)